ومنه الصاغة والحمام والمسجد

لما صورة ما لا تكره منه فيه ولا اهانة من غير لمس حتى يفرض فيه الخلاف
لما ان تقل المراد الفعل الذي لا تكره منه فيه ولا اهانة كما خل
متاع المحول يقدم يمينه وهو المنقول المعتمد عن شيخنا الرملي
في حواشي المحلي يقدم يمينه وهو المنقول المعتمد عن شيخنا الرملي
ولو كان ظاهر شرحه خلافه لكن في تصويره نظر لح ورأيت في
حاشية السيد عمر البصري على التحفة ما نصه الذي يتجه في جميع
هذه المسائل انه لمدخول اليه متى كان شريفا قدم اليمنى مطلقا
ومتى كان خسيسا قدم اليسرى مطلقا اي سواء تساويا في الشرف
والخسة او تفاوتا وانظر لكون الشرف يقتضيها للتكريم وخلافه
فما مدار ذلك من اهل العرف وفي حواشي الشرقاوي على التحرير
لو جعل المسجد موضع مكس مثلا فينبغي تقديم اليمنى دخولا
واليسرى خروجا لان حرمته ذاتية فتقدم على الاستقذار
العارض ولو اراد ان يدخل مراحيض مكان جعل له دينا وشريف
فينبغي حمله على الشرف اذ هو اعم من كونه بجهة واما قول التحرير لح اقول
قد ينازع فيما نقله عن رسم قول المحلي يعاب وكان الخلاف في تقديم اليسرى
دخولا واليمنى لنحو الحمام والسوق وان كان محل عبادة كالمسجد
الا ان فيما يظهر ومكان المظلم وكل منكر لح والمسجد حرمته ذاتية
لانه موضع عبادة ومع ذلك قدم المستقذر العارض عليه
ويجب المشي على ان القهوة اشرف من السوق فيقدم يمينه
دخولا اه ولا يخلو على نظر وذكرت هذا في اصل عبارات غيرها
ذكرته هنا في لجعل منه ان اردت بها قوله ومنه يعلم المعصية
قال في التحفة فيحرم دخولها على المطهر غير ولحل لكن يجب على المص
في قناديلها اذا علم ان فيها اي حال دخوله كما هو ظاهر معصية

كردا

Copyright © King Saud University

كردا ولم يكن له حاجة في الدخول ومنه يؤخذ ان محل حرمة دخول
كل محل به معصية كالزينة ما لم يحج لدخوله اياها بتوقف قضا
ما يتأثر بفقده تأثر اله وقع عزوا على دخول محلها اه قوله
والمسجد هو المختص ما خوذ من الجمع وهو الماء الجاري قوله
لانه يصير مستقذرا لخ قال في لمعاب ومنه اخذ المسنوي الذي
تقديم اليمنى للمحل الذي اختاره من الصحراء للصلاة كما يقدمها في
المسجد اه واعتمده المحلي الرملي ايضا وفي النهاية وفي التحفة وغيرها
من كتب الشم فيما يظهر طويل يقدم اليسار عند ابتدا ووصوله
لمحل جلوسه وقال اسم في حواشي المنهج يا التخيير في وصوله لمحل
جلوسه قال الا ان الكل اجرا المستقذر فلا يطلب تقديم خصوص
اليسار في شيء منها اه لكن فيه ان محل جلوسه اقذر مما قبله قوله
اي مكتوب ذكره فرعه به لان المحل انما يكون حقيقة في لمجرام
وذكر الله منه قبيل المجاز قوله كل اسم معظم في التحفة من قرآن
وغيره اه لا مداد والنهاية يجوز حمله مع الحدث وقال
في لمعاب الذي يحل حمله مع الحدث وغيره فيكره حمله والحرمة
في الثاني لا مع خارج الخ قوله ان قصد به المعظم خرج ما اذا
قصد به غيره او الحلوق فلا كراهة قال في لمعاب لما علله الجلال
وغيره لا يقبل الصرف عما قاله وما لا يوجد نظير له في القرآن
ليس من المشترك بخلاف غيره فيحتمل انه لا يشترط قصده
ويحتمل عدم اشتراط قصد معظما وقولهم لا يكون قرآنا
الا بالقصد محمل عند وجود الصارف ولا صارف هنا ثم رأيت
الزركشي جزم بخروج هذا على حرمة التلفظ به للجنب وهو قريب
والذي نظر فيه غيره وخرج بالقرآن نحو التوراة والانجيل